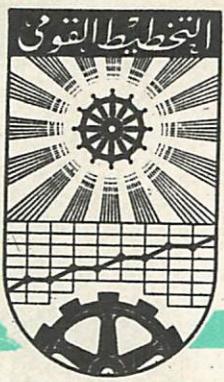


جمهوريّة مصر العربيّة



مَعْهَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِي

مذكرة رقم (١٢٦٤)

نماذج المدخلات والمخرجات
وتطويرها لخدمة المستوى الإقليمي

دكتور محرم الحداد

مايو ١٩٨٠

أعاد طبع مارس ١٩٨٢

الفهرس

- مقدمه -

الفصل الاول : النموذج العام للمدخلات والمخرجات

- ١ - مفهوم النموذج
- ٢ - التقسيمات المختلفة لنماذج المدخلات والمخرجات
- ٣ - النموذج العام للمدخلات والمخرجات وتركيبه الهيكلي
- ٤ - مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج وصفوفه معدلات الاستخدام النهائي
- ٥ - حساب معاملات الانتاج الكلية والمستويات التوازية للانتاج
 - الطريقة الالميس : باستخدام المحددات
 - » الثانية : باستخدام العطية المحورية
 - » الثالثة : باستخدام طريقة الحساب التقريري المتتابع
 - مثال اضافي
- ٦ - حساب مصفوفتين مستلزمات الانتاج والطلب النهائي المناظرتين لمنتجه انتاج معين
- ٧ - مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج بالوحدات المئوية والوحدات القيمية والعلائق بينهما .
- ٨ - حساب جمله الاحتياجات من العناصر الاوليه والواردات
- ٩ - تحديد المستويات التوازية للاسعار
- ١٠ - مشاكل التجميع في نموذج المدخلات والمخرجات

الفصل الثاني : تطوير نموذج المدخلات والمخرجات لخدمة المستوى الاقليمي

- ١ - التركيب الهيكلي لنموذج المدخلات والمخرجات والبعد الاقليمي
- ٢ - تحديد المستويات التوازية للانتاج الاقليمي
- ٣ - مثال اضافي
- ٤ - بعض مقومات تطبيق النماذج الاقليمية في مصر

ان عطيه التمهيـة الاقتصادـيـة والاـجـتـنـاعـيـة عـلـى درـجـهـ كـبـيرـهـ من الصـعـوبـهـ والـتـعـقـيدـ حيث تـتـعـاـمـلـ مع مـتـفـيـرـاتـ متـدـاخـلـهـ وـمـتـشـابـكـهـ وـغـيـرـ مـسـتـقرـهـ . فـهـيـ عـلـيـهـ شـامـلـهـ تـسـتـهـدـ فـاـحـدـاتـ تـفـيـرـاتـ اـيجـابـيـهـ مـسـتـرـهـ وـمـتـراـكـهـ فـيـ الـهـيـكلـ الـاـقـتـصـادـيـ واـلـاـجـتـنـاعـيـ للـدـوـلـهـ بـحـثـ تـجـدـيـ السـيـسـيــاتـ اـعـلـىـ منـ الـانتـاجـيـهـ وـالـدـخـلـ وـالـرـفـاهـيـهـ الـاـقـتـصـادـيـهـ وـالـعـلـاقـاتـ الـاـجـتـنـاعـيـهـ - اـىـ تـجـدـيـ مـسـتـويـاتـ اـعـلـىـ منـ الـسـلـوكـ الـاـجـتـنـاعـيـ . وـيـالـتـالـيـ فـاـنـ قـيـادـهـ هـذـهـ المـطـلـيـهـ وـتـخـطـيـطـ سـارـهـاـ الىـ انـماـطـ مـنـظـورـهـ منـ السـلـوكـ الـاـجـتـنـاعـيـ . وـيـالـتـالـيـ فـاـنـ قـيـادـهـ هـذـهـ المـطـلـيـهـ وـتـخـطـيـطـ سـارـهـاـ بـواـسـطـهـ اـعـدـادـ الـبـرـامـيـجـ وـالـخـطـطـ الـاـقـتـصـادـيـهـ وـالـاـجـتـنـاعـيـهـ - وـمـتـابـعـهـ عـلـيـانـهاـ تـسـتـلـزـمـ ضـرـرـهـ تـفـهـمـ طـبـيـعـهـ الـقـوـيـ الـمـهـرـهـ فـيـ هـذـهـ المـطـلـيـهـ منـ خـلـالـ الدـرـاسـهـ وـتـخـليـلـ الـعـوـامـلـ الـمـخـلـفـهـ الـقـىـ نـحـوكـ عـلـيـهـ التـمـيـهـ ذـانـهـاـ .

منـ هـنـاـ ظـهـرـتـ الـحـاجـهـ إـلـىـ نـظـريـهـ اـقـتـصـادـيـهـ نـعـطـيـ اـنـطـارـ الـعـامـ لـلـتـخـليـلـ وـنـوـضـ بـالـتـالـيـ الخطـوطـ الـمـرـيفـهـ لـهـ وـكـذـلـكـ ظـهـرـتـ الـحـاجـهـ إـلـىـ اـسـلـوبـ عـلـمـيـ بـيـنـ بـرـاسـهـ مـخـلـفـ جـوـانـبـ المـطـلـيـهـ الـاـقـتـصـادـيـهـ وـالـاـجـتـنـاعـيـهـ بـشـكـلـ كـمـيـ وـمـاـ يـنـفـقـ مـعـ النـظـريـهـ الـاـقـتـصـادـيـهـ . فـعـلـىـ بـقـطـعـهـ طـاـمـكـ انـ تـقـدـمـ اـسـالـيبـ التـخـليـلـ الـكـمـيـ تـتـقـفـ قـدـرهـ المـخـطـطـ اوـ رـاضـعـ الصـيـاصـهـ عـلـىـ مـالـجـهـ مـشـاـكـلـ التـنـمـيـهـ . وـمـبـارـهـ اـخـرـىـ تـتـسـبـ الـنـاطـاجـ الـرـياـضـيـهـ فـيـ الـمـجـالـ الـاـقـتـصـادـيـ اـهـمـيـهـ خـاصـهـ باـعـتـبارـهـ الصـيـاعـهـ الـرـياـضـيـهـ لـلـنـظـريـهـ الـاـقـتـصـادـيـهـ الـقـىـ نـهـلـنـاـ اليـهـ بـالـتـخـليـلـ الـفـنـطـقـيـ .

وـقـدـ حـظـيـتـ نـمـاـجـ الـدـخـلـاتـ وـالـمـخـرـجـاتـ بـاـهـنـامـ كـبـيرـ منـ جـانـبـ خـبرـاءـ التـنـمـيـهـ وـالتـخـطـيطـ وـالـاـقـتـصـادـ هـذـهـ الفـتـرـهـ الـقـىـ أـثـبـتـ اـنـهـاـ الـحـربـ الـعـالـمـيـهـ الثـانـيـهـ نـظـراـ لـاـهـنـامـهاـ باـاظـهـارـ

الـتـحـالـلـاتـ وـالـاعـتـنـادـ الـمـنـيـادـلـ بـيـنـ الـقـطـاعـاتـ الـاـقـتـصـادـيـهـ الـمـخـلـفـهـ فـيـ الـاـقـتـصـادـ الـقـومـيـ خـلالـ فـتـرـهـ زـمـنـهـ مـمـيـزـهـ هـ وـكـذـلـكـ لـاـ مـكـانـهـ اـسـتـخـداـمـ جـداـلـهـاـ فـيـ وضعـ مـقـابـلـهـ كـمـيـهـ لـدـرـجـهـ وـجـجـ

التشابك بين القطاعات الانتاجية المختلفة والتي يمكن على ضوئها دراسه وتحليل النظروات المستقبلية في الاقتصاد القومي .

هذا من ناحيه ومن ناحيه اخرى فان تحليل المدخلات والمخرجات يعطى امكانيات تنسع لدراسة التوازن العام General equilibrium بشكل بسيط وكيفية تحقيقه والمحافظة عليه .

وهذا ما يساعد على :-

- تحديد الفجوات التي يلزم ملؤها في النظام الاقتصادي وبالتالي اقتراح الخطوط الرئيسية للامثلية لتجهيزه الاقتصاد به وأهدافها وأيضاً آثار ذلك على الهيكل الاقتصادي
- معرفة ما هي الآثار الاقتصادية لاتباع اي سياسة اقتصادية محددة اذا ما اخذنا في الاعتبار التشابك الاقتصادي العالمي .

كما اكتسب تحليل المدخلات والمخرجات أهميه خاصه في الآونة الاخيره نتيجة للمحاولات المتعدده والناجحة حول امكانيه صياغه نماذج المدخلات والمخرجات في الصورة العامة لمشاكل الامثلية Optmization problems مما افسح المجال أمام استخدام اساليب البرمجيه الرياضيه في حل نماذج أكثر تفصيلاً للمدخلات والمخرجات واستدرين في ذلك بالتطبيقات الكبيرة في صناعة الحاسوبات الالكترونية

وقد علجمت نماذج المدخلات والمخرجات في المدرب من الدراسات الصادره عن الاجهزه المختلله في مصر حيث اهتمت كلها بحساب المعنويات التوازيه للإنتاج من النموذج العام ولكلها لم تنهم بصفه خاصه بالمعالجهات الرياضيه لم عدد من الموضوعات مثل :-

- معالجه مشاكل التجميع وتقدير خطأ التجميع
- العلاقة بين المعاملات الفقهيه للانتاج بالوحدات العينيه والوحدات القيميه
- كيفيه حساب مصروفات مستلزمات الانتاج والطلب النهائي .
- وغيرها من الموضوعات

ذلك لم تهتم أيضاً هذه الدراسات التي قامت بها هذه الأجهزة بمعالجه الجوانب المعنويه والبعد الاقليمي من الناحيه الرياضيه و ذلك في الوقت الذي تتدخل فيه الدولة ولو جزئياً في النظام المعنوي دون مراعاه التناقض بين الجوانب المعنويه والجوانب الماليه وهي الوقت الذي تهتم فيه القيادات السياسيه في الدولة أيضاً بالخطيط الاقليمي رغبه منها في التركيز عليه اكتر من ذى قبل حيث تم تقسيم الدولة الى عده أقاليم اقتصاديه بهدف وضع خطط اقليميه شامله (نفطري رئمه الوطن كله) تتكامل مع الخطة القوميه بحيث يصبح ثبيها خصه شامله تتعدد فيها أبعاد عطيه التعبه الاقتصاديه والاجتماعيه الشاملهقطاعها ومكانها .

الامر الذي يستلزم القيام بدراسات حول الادوات والاساليب العلميه اللازمه لذلك وأحتياجات هذه الاصاليب من البيانات حتى يمكن تحديد الأجهزة والتنظيمات والمؤسسات التنظيميه منها والخطيطيه والاحصائيه والتي يجب ان تهتم بهذه البيانات تجمعاً وحفظاً ونجد دداً ومعالجه حتى تتحسن نوعيه هذه البيانات عند استرجاعها عند الحاجه اليها .

لذلك فقد رأينا ضرورة اعداد هذه المذكرة والتي تهتم بـ

- ١ - ايجاد المماليج الرياضيه الخاصه بالنموذج العام للدخلات والمخرجات
- ٢ - تطوير نموذج الدخلات والمخرجات على المستوى القومي ليتضمن البعد الاقليمي بالإضافة إلى البعد القطاعي .

ونأمل ان تكون بها قد قدمنا مساهمه في هذا الاتجاه .

— ٥ —

الفصل الأول

النموذج العام للمسند خلات والمخرجات

١. مفهوم النموذج

يعرف النموذج عادة بأنه تصميم أو نشيل نظام أو عليه أو مشكله في مجال معين في صوره
محضه لنظام أو عليه أو مشكله سواء في نفس المجال أو في مجال آخر.

يتناول النموذج بالضرورة كل المناظر الرئيسية وخصائصها الجوهرية والعلاقات الأساسية
كما أنه يشمل العناصر والخصائص وال العلاقات الفيزيائية . وقد تكون العلاقات الأساسية
بالنموذج - والتي تربط بين المتغيرات الرئيسية في النظام موضع البحث وبالتالي تحكم حركته -
قد تكون علاقات تعريفه *definitional* أو توازنه *balance* أو فقيه *technical* أو تطبيقه *application*
أو سلوكه *behavioral* كـ *institutional* . كما أن المتغيرات قد تكون متغيرات داخلية
وهي المتغيرات التي تزيد تفسيرها أو تحديدها من خلال النموذج أو متغيرات
خارجية *exogenous* وهي التي تتعدد قيمتها من خارج النموذج وتتغير وبالتالي بمتباينة
بيانات . أما الهدف من بناء النموذج فهو اكتساب معارف جديدة من دراساته وتحليل وحل
النموذج الذي يمثل النظام الراهن . ونقل هذه المعارف إلى الواقع العملي حتى يمكن الاستفاده
بها . ومعياره اخر فالشكله هي الحصول على الوضع الأمثل لحركة النظام موضع البحث وذلك
بالمجاد قيم المتغيرات الداخلية بدلاً له المتغيرات الخارجية في النظام . وهذا يعني أن هدف
النموذج اكتساب المعرفة فيما يتعلق بالمتغيرات الداخلية وتفسيرها وذلك بناء على الرابط
السببي *causal relations* فيما بينها وبين المتغيرات الخارجية ومع افتراضها
بان المتغيرات الخارجية تغير في المتغيرات الداخلية ولكن لا تتأثر بها .

ولا يخرج مفهوم نماذج المدخلات والمخرجات عن المفهوم السابق . فهي نماذج رياضية اقتصادية
تصدر الظاهرة الانتاجية في المجتمع بواسطه مجموعه من القواعد الخطية والتي تمثل علاقات
التشابك بين الوحدات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي . كما ان لها قدره كبيره على
دراسة التوازن العام لللاقتصاد القومى بشكل بسيط وكيفيه تحقيقه والمحافظه عليه .

٤. التسيبات المختلفة لنماذج المدخلات والمخرجات

نأخذ نماذج المدخلات والمخرجات صير واما لا مختلفه تعكس طبيعة النموذج من نوع البحث . ويعنى آخر فان نماذج المدخلات والمخرجات كنمذاج يواضىء اقتصاديه يمكن عكسها باستخدام مجموعه كبيره من المعايير^١ . واستخدام اهم هذه المعايير فاننا نجد ان هذه النماذج يمكن ان تقسم الى :-

١ - نماذج مفتوحة open ونماذج مغلقة closed

علينا فيما سبق ان نماذج المدخلات والمخرجات يمكن ان تستخدم لدراسة التوازن العام لل الاقتصاد القومى . وهناك اتجاهان لدراسة التوازن العام باستخدام هذه النماذج .

الاتجاه الاول من خلال دراسة النموذج الفتحى للمدخلات والمخرجات حيث يتم في هذا النموذج نصل قطاع المستهلكين (الذين يتمتعون المنتجات النهائية ومرضون قوة العمل) عن القطاعات الانتاجيه الاخرى في الاقتصاد القومى حيث سلوك المستهلكين يتم بالمروره وقد يخضع لممارض طارمه . ولا توجد في هذا النموذج علاقه محددة بين الاستهلاك (الطلب النهائي) والعرض من العمل ، اي ان الطلب النهائي مستقل عن المعرض من العمل .

ويعنى آخر فاننا باستخدام النموذج الفتحى للمدخلات والمخرجات يمكننا ان نحدد التسيبات التوازيه للإنتاج والاسعار في القطاعات الانتاجيه المختلفة في الاقتصاد القومى وذلك بعمليه الطلب النهائي على منتجات القطاعات المختلفه ومعدلات الاجر والتي تمثل متغيرات خارجيه يتم تحديدها من خارج النموذج . ووضح هذا السبب تسيب النموذج بالنموذج الفتحى ، حيث قد نصلنا قطاع المستهلكين من باقى القطاعات

* يمكن لمعرفه هذه المعايير الرجوع الى :-

الانتاجيه واعتبرنا ان الطلب النهائي على منتجات القطاعات الانتاجيه وكذلك مدخلات الاجير مفتوحة وجب تحديدها من خارج النموذج .

اما الاتجاه الثاني لدراسة التوازن العام فهو من خلال دراسه النموذج المغلق للمدخلات والمخرجات حيث يعامل قطاع المستهلكين في هذا النموذج كباقي القطاعات الانتاجيه الاخرى . وهذا يعني اننا نحاول في النموذج المغلق ايجاد قيم الطلب النهائي على منتجات القطاعات المختلفة وكذلك حجم الانتاج اللازم بطريقه آنبه . وبالتالي فـان النموذج المغلق يأخذ في الحسبان اثر الطلب على المعرض وايضا اثر المعرض على الطلب وللهذا فـان الانتاج المحسوب بهذه الطريقة لا يحتوى فقط على الانتاج اللازم لا شـروع كـميات محسوبة من الطلب وإنما يتضمن ايضا الانتاج اللازم لـ مقابلـه الـ طـلبـ النـهـائـيـ المـرـتـبـ على التـفـسـيرـ فيـ الدـخـلـ وـالـأـنـتـاجـ .

ب - نماذج استاتيكية static ونماذج ديناميكية dynamic

تستخدم نماذج المدخلات والمخرجات - كما سبق ان ذكرنا - في تحديد المستهلكات النـتـارـتـيهـ للـأـنـتـاجـ فيـ القـطـاعـاتـ الـمـخـتـلـفـهـ وـذـكـرـهـ فيـ ضـوءـ عـلـاقـاتـ التـشـابـكـ الفـنـيـهـ بينـ القـطـاعـاتـ الـمـنـتـجـهـ . وـتـصـبـحـ هـذـهـ نـمـاذـجـ اـسـتـاتـيـكـهـ اـذـاـ تمـ هـذـاـ تـحـدـيدـ فيـ الفـتـرهـ الزـمنـيهـ مـرضـ الدـرـاسـهـ عـلـىـ اـسـاسـ اـنـ الـعـامـالـاتـ الـفـتـيهـ لـلـأـنـتـاجـ - وـهـىـ الـقـىـ تـهـكـسـ التـشـابـكـ القـطـاعـيـ - ثـابـتـهـ أـتـائـهـ تـلـكـ الفـتـرهـ . اـىـ اـذـاـ تمـ التـقـدـيرـ بـعـدـ اـعـتـبارـ عـنـصـرـ الزـمـنـ ، وـتـمـثـلـ آـنـارـ عـنـصـرـ الزـمـنـ عـلـىـ هـذـاـ التـقـدـيرـ منـ خـلـالـ آـثارـهاـ عـلـىـ التـراـكمـ الـرـاسـالـيـ وـمـاـتـالـيـ الـطـاقـاتـ الـأـنـتـاجـيهـ وـتـطـوـرـهاـ فـيـ القـطـاعـاتـ الـمـخـتـلـفـهـ . وـمـاـخـصـارـ فـاـذـاـ تمـ اـسـتـهـمـادـ اـسـرارـ عـنـصـرـ الزـمـنـ فـانـ نـمـوذـجـ دـيـنـامـيـكـيـ لـلـمـدـخـلـاتـ وـالـمـخـرـجـاتـ . اـلـعـتـارـ عـنـصـرـ الزـمـنـ فـانـتـاـ نـكـونـ بـحـدـدـ نـمـوذـجـ دـيـنـامـيـكـيـ لـلـمـدـخـلـاتـ وـالـمـخـرـجـاتـ .

ح - نماذج في صوره عينيه in value terms ونماذج في صوره قيميه in physical terms

ان الاصل في نماذج المدخلات والمخرجات هي ان تكون في صوره وحدات عينيه in physical terms حتى تستطيع ان تفكـرـ بوضع طبيعة العملـه الانتاجـهـ . ولكنـ هـذا يفترضـ تجاـنسـ مـسـتجـبـاتـ كلـ قـطـاعـ منـ القـطـاعـاتـ الـاـنتـاجـيـهـ لـالـاـقـتـصـادـ القـوـيـهـ ، وـهـوـ ماـ يـكـنـ اـعـتـهـارـهـ اـغـرـاسـ غـيرـ وـاقـعـهـ ، وـالـاضـافـهـ إـلـىـ ذـلـكـ فـاـنـ اـسـتـخـدـامـ الـوـحدـاتـ الـعـيـنـيـهـ بـعـدـ مـوـلـ دونـ الحصولـ عـلـىـ اـجـمـالـيـ مـسـتـلـزـمـاتـ الـاـنـتـاجـ لـقـطـاعـ ماـ اوـ تـحـدـيدـ الـاـعـمـيـهـ النـسـبـيـهـ لـهـاـ .
وـهـنـاـ عـلـيـهـ فـدـ غـلـبـ اـسـتـخـدـامـ نـمـاذـجـ الـمـدـخـلـاتـ وـالـمـخـرـجـاتـ فـيـ صـورـهـ قـيمـهـ .

د - نماذج عامه general ونماذج جزئيه partial

وـصـيـارـ التـقـيـمـ هـنـاـ هـوـ الـمـجـالـ بـرـضـ الدـرـاسـهـ فـيـ النـمـاذـجـ .ـ فـيـهـنـاـ تـمـتـبـرـ نـمـاذـجـ الـمـدـخـلـاتـ وـالـمـخـرـجـاتـ عـلـىـ الـمـسـتـوىـ الـقـوـيـهـ نـمـاذـجـ عـامـهـ ،ـ فـاـنـ هـيـكـنـ اـعـتـهـارـ نـمـاذـجـ النـهـاـيـهـ الـخـلـصـهـ بـقـطـاعـ ماـ مـنـ الـقـطـاعـاتـ الـاـقـتـصـادـيـهـ نـمـاذـجـ جـزـئـيـهـ .

وـمـكـنـ مـعـرـفـهـ الـاـسـ الـاـقـتـصـادـيـهـ لـتـقـيـمـ النـمـاذـجـ بـطـرـيقـهـ تـحـصـيلـهـ بـالـرـجـوعـ إـلـىـ الـمـرـجـعـ السـابـقـ .ـ ذـكـرـهـ .

٠٣ النموذج العام للدخلات والمخرجات وتركيبه الهيكلي

General Input-Output Model

يقصد بالنموذج العام للدخلات والمخرجات

النموذج الاستطاعي، المفتوح، الذي يستعمل في دراسة التبادل بين القطاعات الاقتصاد

القائم في اقتصاد قيمته المدورة، وقام بهذه المهمة على الانفراداته التالية:

- ١ - أن كل صناعة أو قطاع انتاج ذات الاقتدار القوى يعم بانتاج منتجات متعددة
- ٢ - يعتمد انتاج الطرق الفنية للإنتاج، ويتضمن بالتجانس هنا، الى تجاهن بالنسبيه
- ٣ - الارتكاز الى تناول منتجات القطاع بحيث يمكن اقتراحها بمقدار ما يهمها
- ٤ - الارتكاز الى تناول احتمالاتها محل بعثتها، او تجاهن بالنسبيه للإنتاج اى تناول البعض (الى يمكن احتمالها محل بعثتها) او تجاهن بالنسبيه للإنتاج اى تناول او تناوب هيكلي التكافيف بالنسبة لدخلات القطاع الوسيطه.

٢ - إن مستلزمات الانتاج تستخدم بنسبة ذاته، مما يعني ثبات العلاقة بين المستخدم

منها في الانتاج وكيفية الانتاج ذاتها. وهذا ما يعني ان المنتجين ليس لهم

اي خيار فيها يتعلق بمتطلبات عناصر الانتاج في الاجل القصير او انهم متجهون للتغير

في الطلب عن طريق تغيير الانتاج بدلاً من الأسعار.

يعباره ادق فان دالة الانتاج التي يفترضها النموذج هي دالة الانتاج ذات النسب

الثابتة اى Fixed Proportion Production Function

ووفقاً لطبيعة هذا النموذج فاننا سنخصص لكل قطاع (او صناعة او نشاط) نفس
 الاقتصاد القوى كما بالجدول رقم (١) سطراً واحداً. ويمثل السطر التماملات التي تتعلق
 بالاستخدام الخاص بانتاج هذا القطاع (او الصناعة او النشاط) سواءً كان استخداماً وسيطاً
 او استخداماً نهائياً. أما العبرد فهو تمثل التماملات التي تتعلق بمستلزمات الانتاج التي
 يحتاجها هذا النشاط سواءً تلك التي تتعلق بدخلات الوسيطه والتي يتم انتاجها خارجاً
 عليه الانتاج الجاري او مستلزمات الانتاج الدليليه والتي تكون من خدمات العناصر الاظبهه من
 العمل ورأس المال الخ بالإضافة الى الواردات من العالم الخارجي .

والناتئ ثان جدول المدخلات والخرجات بالخاص أو بوضوح :-

- ١ - توزيع انتاج كل قطاع بين الاستخدام الوسيط والاستخدام النهائي .
- ب - هيكل النفقات الخاص بكل قطاع على المدخلات الوسيطة وعلى مستلزمات الانتاج من العناصر الاولية .
- ح - التشابك الموجز بين القطاعات المختلفة .

وإذا عرفنا القطاع الانتاجي (أو الصناعي) في الاقتصاد القومي بأنه مجموع المؤسسات التي تنتجه سلما وخدمات متشابهة بحيث توجد وحدة عامة لقياس ناتجها ، فإننا يمكننا إفتراض أن الاقتصاد القومي يتكون من عدد قدره n من القطاعات الانتاجية (أو الصناعات) .

اما الاستخدام النهائي لمنتجات القطاعات المختلفة فيمكن ان يقسم الى :-

- ١ - الاستهلاك الخاص : وهو عبارة عن مشتريات القطاع العائلي من السلع والخدمات لاغراض الاستهلاك النهائي في خلال فتره معينه .
- ب - الاستهلاك الحكومي : وهو عبارة عن مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ، واللازم لها لاستخدامها في آداء بعض الخدمات مثل الامن والدفاع \dots الخ ، والتي لا تتقاضى عنها الحكومة اي اجر .
- ح - الاستثمار : وهو عبارة عن مشتريات الوحدات الانتاجية (سواء القطاع العام أو القطاع الخاص) من السلع الراسمالية واللازم للمساهمه في العملية الانتاجية في عدد من الفترات الانتاجيه في المستقبل . اي أنها لا تستخدم بالكامل خلال فتره واحدة وإنما تستخدم في فترات انتاجية عديدة ، وهذا هو سبب عدم ادراجها ضمن الاستخدامات الوسيطة بل ضمنها للاستخدامات النهايه .

د - التغير في المخزون : وهو الذي قد يكون موجهاً أو سالباً وفقاً للتغيير هل هو بالنهاية أو بالنفس .

ه - المصادرات : وهي عبارة عن مشتريات العالم الخارجي من السلع والخدمات المحلية سواء كانت تستخدم كاستخدام سهل أو استخدام نهائى .

ومن البداهة أنه يمكن تقسيم البند السابق إلى قطاعات فرعية وفقاً لنوع الاستخدام النهائي .

ونفرض الان أن " t " هي إجمالي عدد قطاعات الاستخدام النهائي (والطلب النهائي)

ومن ناحية أخرى ، فإن القطاعات الانتاجية (والصناعات) تقوم - بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من القطاعات الانتاجية المختلفة في شكل مستلزمات انتاج - تقوم أيضاً بشراء خدمات المنصوص عليه من العمل ورأس المال والأرض من قطاع الأفراد أو القطاع الحكومي وتدفع في مقابل ذلك الأجر والمرتبات لعنصر العمل والأرباح خافقاً فيها محسنة الاحلاك لعنصر رأس المال والربح لعنصر الأرض . كما تقوم أيضاً بشراء التوريدات من العالم الخارجي .

هنا على ذلك فيمكننا ان نقسم مستلزمات الانتاج الدولي إلى :-

- الأجر والمرتبات
 - الأرباح (الموزع والتغير موزعه)
 - أهلاك رأس المال
 - الربح
 - صافي الفرائب غير مهانه (في حالة استخدام اسعار السوق)
 - التوريدات
- مكتبات القيمة
الضائمه

وناء على ما سبق فان الجدول العام للمدخلات والمخرجات والذى يعبر عن التوازن
لعدد n من القطاعات الإنتاجية وعدد t من قطاعات الطلب النهاوى يمكن ان يمثل
بوحدات قيمه كما يلى : -

جدول رقم (١)

Receiving Sectors		Purchasing Sectors	Total Production									
delivering Sectors	1	Intermediate Use	Final Uses									
	2	...	J	...	n	1	2	...	k	...	t	

	i		x_{ij}				y_{ik}					v_i
	x_i
	n											
Imports			I_j									
Value added	1	2										
	⋮	⋮										
	1	⋮										
	⋮	m										
Total production			x_j									

حيث قد افترضنا في هذا الجدول ان : -

x_{ij} تمثل مقدار الاستخدام الوسيط من منتجات القطاع j في القطاع i

v_{ik} تمثل القدر المستخدم من منتجات القطاع j في قطاع الطلب النهائي k . ومن الضروري

الإشارة هنا الى ان قطاعات الطلب النهائي تتضمن قطاع صافى الصادرات وهو يعني ضرورة

طرح الواردات المنافسة من صادرات القطاع j

x_i تمثل اجمالي القطاع i